مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

فرص العراق في أوبك بعد انسحاب الإمارات

د. حامد رحيم جناني

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص

يُعدُّ انسحاب الإمارات من أوبك فرصة مهمة للعراق لتحسين أوضاعه داخل أوبك وتعويض حصة الإمارات وتعزيز نفوذه في المنظمة، والتأثير في القرارات وصناعة السياسات، بالمقابل أمام العراق تحديات لتحقيق هذه المكاسب تتمثل بإعادة النظر ببنيته النفطية عبر رفع الإنتاج النفطي، باستثمارات جديدة، وإنشاء منظومة نقل بحرية بدل نظام الفوب، وإيجاد مرونة للتصدير بدل الاعتماد على مضيق هرمز فقط ،وضرورة إنشاء مخازن للنفط الخام داخل وخارج العراق، مع الانتقال إلى النقل عبر الأنابيب وإيجاد منافذ تصديرية على البحر الأحمر والأبيض المتوسط.

أولاً : التحليل الاقتصادي للقدرة الاحتكارية لمنظمة اوبك

تأسست منظمة أوبك في مؤتمر عقد ببغداد للمدة من 10 – 14 من شهر أيلول عام 1960، وكانت الدول المؤسسة إضافة للعراق الكويت والسعودية وإيران وفنزويلا، لتلتحق بهم في ما بعد الجزائر وليبيا ونيجيريا والإمارات والكونغو وغينيا والغابون، وكانت الأسباب التي دفعت الدول المؤسسة لإنشاء المنظمة كالآتي[1]:

1. تنسيق إنتاج النفط المصدر للأسواق العالمية من هذه الدول بدل التنافس.
2. التأثير في المعدل العام لأسعار النفط لصالح هذه الدول المنتجة.
3. مواجهة سيطرة الشركات النفطية العالمية على إنتاج وأسعار النفط.
4. ضمان تحقيق استقرار عام في سوق النفط العالمي.
5. زامن تأسيس المنظمة سياسات من قبل الشركات العالمية لخفض أسعار النفط مما

1. ماجد بن عبد الله المنيف ، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها ، 2008 ، ص 96

أضرَّ بهذه الدول.

أما من الناحية الاقتصادية فيمكن أن نصنّف منظمة أوبك على أنها منظمة احتكارية للأسباب الآتية[2]:

1. مرونة الطلب السعرية للنفط الخام كونه سلعة ضرورية والبدائل لا تنافسها بشكل كبير كالرياح والطاقة الشمسية.
2. القدرة الكبيرة نسبياً للمنظمة بالتحكم بحجم المعروض النفطي فهي تساهم بحوالي 30% الى 40% من الإنتاج العالمي.
3. قرارات التنسيق الجماعي للدول المنضوية تحت هذه المنظمة (Cartel).
4. صعوبة الولوج إلى سوق الإنتاج النفطي كون النفط الخام هبة طبيعية وحتى النفط المنتج المعروف بالصخري يتطلب تكنلوجيا عالية التعقيد ورأس مال كبير جداً.

ومن هذه الخصائص نستنتج القدرة الكامنة في المنظمة على التأثير على معدلات الأسعار للنفط الخام عالمياً، وتجدر الإشارة إلى أن (أوبك +) المتمثل بذلك التنسيق في السياسات النفطية مع دول أخرى من خارج أوبك لها حضور كبير ومؤثر في سوق النفط العالمية على رأسها روسيا إضافة إلى أذربيجان وكازخستان والمكسيك وماليزيا وعمان والسودان والبحرين وغيرها قد عزز من قدرات أوبك الاحتكارية لكون هذه التنسيقات خفضت من الحالة التنافسية الممكن أن تنشب بين الدول المصدرة للنفط الخام.

2. حمود أحمد محمد ، مفهوم الاحتكار وآثاره وطرق الوقاية منه ، 2019 ، ص 24

ثانياً: أسباب وآثار انسحاب الإمارات من منظمة أوبك

على الرغم من الخصائص سالفة الذكر التي تتمتع بها المنظمة، فإن قرار الإمارات بالانسحاب كان صدمة لها آثار ودلالات مهمة في إطار التحولات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، فاليوم دولة الإمارات أصبحت مركزاً مؤثراً في المنطقة وتشهد تحسينات مستمرة على مستوى المؤشرات الاقتصادية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات

المؤشر	القيم الرقمية	الدلالة
الناتج المحلي الإجمالي	حوالي 552 مليار دولار لعام 2024 ونسبة النمو لعام 2025 4,9 %	معدلات نمو عالية
مساهمة القطاعات غير النفطية	77%	اقتصاد عالي التنوع
التضخم	2% نهاية عام 2025	استقرار نقدي
البطالة	2,5%	سوق عمل نشط جداً
نصيب الفرد من الناتج	50 الف دولار سنوياً	رفاه اقتصادي
المالية العامة	فائض مالي بنسبة 4-5% من الناتج المحلي والدين العام 32% من الناتج	وضع مالي مستقر
الحساب الجاري	13% من الناتج المحلي	تجاري فاعلة
نمو القطاعات غير النفطية	5%	نمو في مستوى التنوع

المصدر / البنك الدولي

إن مؤشرات الاقتصاد الإماراتي تبين أنه اقتصاد نامٍ يحقق معدلات عالية في التحولات الإيجابية مع تراجع بالأهمية النسبية للنفط الخام في النشاط الاقتصادي العام للدولة .

بالرغم من أن الإمارات تساهم بإنتاج ما يقارب (3,2) مليون برميل نفط ضمن حصتها في أوبك، فإن قرار الانسحاب قد تكمن خلفه مزيج من الأسباب السياسية والاقتصادية يمكن تلخيصها بالآتي:

1. الأسباب الاقتصادية

- ✓ تبين المؤشرات تراجعَ الأهمية النسبية للنفط الخام في الاقتصاد الإماراتي، مما أتاح لها القدرة على الاستقلالية من التبعية لمنظمة أوبك فهي ليست بحاجة فعلية للحماية الاقتصادية.
- ✓ إن الحصة المقررة لها ضمن منظمة أوبك دون طموحها نتيجة لحجم الاستثمارات الموجهة لقطاع إنتاج النفط الخام .
- ✓ إنها تبحث عن حصة سوقية أكبر مما عليه الآن لإيجاد تشابك مصالح اقتصادية مع الدول المستهلكة للنفط.

2. الأسباب السياسية

- إن الانسحاب يشير إلى حالة من التناغم مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتقد بين الحين والآخر سياسات منظمة أوبك باعتبارها منظمة احتكارية.
- إن تحالف (أوبك +) يشمل روسيا المنافس الكبير للولايات المتحدة الأمريكية مما يعكس حالة التقرب من الأخيرة.

- إن الانسحاب جاء فصلاً من فصول الصراع (البارد) مع السعودية باعتبار أن للسعودية نفوذاً كبيراً داخل أوبك بحكم القدرة الإنتاجية العالية.
- رغبة الإمارات بتقديم نفسها على أنها قوة إقليمية قائمة بذاتها.

أما ما يتعلق بآثار الانسحاب الإماراتي من أوبك، فمن الممكن اعتبار أن القوة الاحتكارية للمنظمة سوف تتأثر سلباً لكن هذا التأثير قد لا يكون كبيراً باعتبار مساهمتها في إجمالي الإنتاج لمنظمة أوبك كما يوضحه الجدول رقم(2).

الجدول رقم (2) إنتاج الدول في منظمة أوبك (الكمية لا تعني كمية التصدير)

الدولة	حجم الإنتاج	النسبة من إجمالي الإنتاج
السعودية	9,6-9,3	34%
العراق	4,2-3,9	15%
إيران	3,5-3,2	12%
الإمارات	3,2-2,8	10%
الكويت	2,6-2,4	9%
نيجيريا	1,5-1,3	5%
ليبيا	1,3-1,1	4%
الجزائر	1,1-0,9	3%
فنزويلا	0,9-0,7	3%
الكونغو	0,30-0,25	1%
الغابون	0,20	أقل من 1%
غينيا	0,10	أقل من 1%

المصدر / منظمة أوبك Opec.org

يُظهر الجدول مستويات الإنتاج لدول أوبك، وتَظهر الإمارات بالمركز الرابع وهذا يعني أن دورها مهم لكنه لا يشكل جزءاً كبيراً جداً ومؤثر جداً، مما يعني أن أوبك لم تتحول إلى مستويات الخطر الكبير الذي يهدد الخصائص الاحتكارية .

بالمقابل إذا ما تحررت الإمارات من قيود أوبك فسوف تعمد إلى رفع إنتاجها مما يعني زيادة في المعروض النفطي العالمي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وعندها ربما سوف تعمد أوبك إلى خفض إنتاجها لمواجهة وفرة المعروض.

ثالثاً: العراق أمامه فرصة لتعزيز دوره النفطي في أوبك

أمام العراق مجموعة مكاسب يمكن أن تتحقق في حالة انسحاب الإمارات يمكن بيانها وفق الآتي:

1. زيادة الحصة الإنتاجية داخل أوبك لتعويض جزء من حصة الإمارات.
2. تعزيز مكانة العراق داخل منظمة أوبك من جانب التأثير في القرارات والسياسات.
3. إن البيئة التفاوضية للعراق داخل أوبك سوف تتحسن كون الإمارات كانت تضغط من أجل حصتها.

العراق بحاجة لتطوير البنية النفطية من أجل تحقيق مساحة أفضل في أوبك واستثمار حدث الانسحاب، وإن البنية النفطية تتمثل بالآتي:

- ✓ رفع مستوى القدرة الإنتاجية عبر موجة استثمارات جديدة في الحقول النفطية.
- ✓ انشاء أسطول بحري وطني لنقل النفط بدل الاعتماد على نظام (الفوب)[3].

3 . المصدر/ البنك المركزي العراقي _ ميزان المدفوعات العراقي.

- ✓ تنويع مصادر التصدير بدل الاعتماد شبه التام على مضيق هرمز مثل الوصول إلى ميناء العقبة على البحر الأحمر وينبع على ذات البحر وميناء بانياس على البحر الأبيض المتوسط كذلك ميناء جيهان التركي.
- ✓ التحول نحو الاعتماد بشكل أكبر على النقل عبر الأنابيب لانخفاض كلفة النقل عبرها.
- ✓ حل جميع المشاكل العالقة مع إقليم كردستان بخصوص تصدير النفط.
- ✓ رفع مستوى الاحتياط المؤكد من النفط الخام.
- ✓ إنشاء مخازن للنفط الخام داخل وخارج العراق.

إن هذه المحاور مهمة جداً لإيجاد مرونة إنتاجية وتصديرية تمكّن العراق من أخذ حيز كبير في أوبك .

الخاتمة

إن تنويع مصادر الدخل وكف الاعتماد بشكل كبير على النفط يعطي للدول القدرة على التحرر وبناء كيانها الاقتصادي والسياسي بشكل مستقل، كما أن القدرة على التأثير في السوق النفطية يحتاج بنية نفطية متطورة تمكّن الدول من معالجة الضغوط الناتجة عن الأحداث السياسية والأمنية وضمان استدامة التدفقات المالية.

لذلك فإن امتلاك العراق مخزوناً نفطياً كبيراً غيرُ كافٍ، إنْ لم يتزامن ذلك مع منافذ متعددة للتصدير ومنظومة نقل وطنية مع إيجاد مصالح مشتركة مع الدول التي تمتلك موانئ على البحر الأحمر والأبيض المتوسط ويجب أن تكون هناك مخازن للنفط المنتج داخل وخارج العراق مع مكانة مؤثرة داخل منظمة أوبك.

المصادر

1. ماجد بن عبد الله المنيف ، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها ، 2008
2. حمود أحمد محمد ، مفهوم الاحتكار وآثاره وطرق الوقاية منه ، 2019
3. البنك المركزي العراقي .
4. منظمة أوبك Opec.org
5. البنك الدولي

هوية البحث

- **الباحث:** د. حامد رحيم جناني – باحث مختص في التنمية والتخطيط الاقتصادي
- **الموضوع:** فرص العراق في أوبك بعد انسحاب الإمارات
- **تأريخ النشر:** أيار - مايو 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org